

### قضية اليوم

## السنيطرة «يتراغم» من دون تهمة:

# سأفاجئكم بالوثائق

**اختار الرئيس الاسبق للحكومة فؤاد السنيطرة ان يقوم بمرافعة استباقية للدفاع عن نفسه في قضية الحسابات المالية. صديق ان احدا لم يتهمه بالاسم، لكنه «مقننم بان حزب الله يريد تصفية الحساب معه»، لذا قرّر عقد مؤتمرات صحافي «للرد على الوثائق بالوثائق»، وهو على حدّ قول المقربين منه «سيفاجئ الجميع»**



صديق ان السنيطرة لا يملك حصانة نيابية لكنه سيخوض معركة، ملحقضاً بالانفحة، (هيلن الموسوي)

#### مبسم زرق

يمثل اليوم الرئيس الأسبق للحكومة فؤاد السنيطرة أمام الرأي العام في أول جلسة دفاع عن نفسه في قضية الحسابات المالية. لم ينتظر النائب السابق أن يقول القضاء كلمته ويحدّد الإعلام النائب حسن فضل الله حالياً، والنائب إبراهيم كنعان قبل سنوات)، وتحدثت تسمية المسؤولين عن الهدر والفساد والسرقة باسمائهم. وعضواً عن ذلك حصرت كلامها بفترة زمنية تعاقب عليها أكثر من رئيس حكومة ووزير مالية، وتركت للقضاء الكلمة والفساد والسرقة باعتبارهم رئيس كتلة المستقبل اللبنانية سابقاً نفسه المعني والوحيد، وقرّر عقد مؤتمر صحافي اليوم للرد على الوثائق بالوثائق»

لا شك في أن السنيطرة لمس بان فتح باب الحسابات المالية ومبلغ 11

مليار دولار التي أنفقتها حكومته الأولى (2005 - 2008) من دون قانون موازنة وخارج القاعدة الائتي عشرية، ليس الغرض منه رفع حدة الخطاب السياسي ولا التحريض الشعبي، فالخطاب السياسي الذي تحكّمه التسوية بين غالبية الأفرقاء في مكان، وإشارة لملف الفساد في مكان آخر. مواجهته منذ عام 2006»، على حد قول مقربين من الرئيس السابق للحكومة. تنبّه السنيطرة لهذا الأمر، كما يقول مقربون منه، ف«قرّر أن يخوض معركة استباقية قبل أن تتوسع الحملة ضده» فهو لا يريد أن يذهب فرق عملة، لا سيما أنه يشعر، أقله حتى اللحظة بأنه وحيد في هذه المعركة». يؤكّد هؤلاء أن السنيطرة «سيفاجئ الجميع اليوم في مؤتمره لجهة ما يمكنه من مستندات»، وهو الذي بدأ بتوثيقها «منذ أكثر من 5

#### الحسابات

#### إلى القضاء

قدم عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب حسن فضل الله أمس، الملفات المتعلقة بمخالفات حسابات الدولة إلى المدعي العام المالي القاضي علي إبراهيم. وقال فضل الله إن «مطلبنا هو الوصول للحقائق الكاملة وحماية المال العام»، مشيراً إلى أن «وزير المال الحالي هو من طلب استتباع هذه الحسابات المالية التي بدأت عام 2010، لم نتهم ولم نسم أحداً ومن يريد أن يبرئ نفسه فليذهب إلى القضاء». وأوضح فضل الله أن الملف المالي يكامله موجود لدى وزير المال الذي سيقدّمه بدوره إلى الحكومة ومجلس النواب والنيابة العامة المالية، وقال «فلنبتعد ملف الحسابات المالية عن التسييس وليرفع السياسيون أيديهم عن القضاء».

(وطنية)

## 

سياسي وإعلامي»بعدها نصحه الفريق المحيط به بهذا الأمر، اما في المضمون، فسيرد على الذين لحوا إلى دوره «المسيوه» في اتجاهين، محاولاً استمالة المحايدين إلى صفة: الأول تقني - إداري عبر «إبرازة الأرقام بدقة»، والثاني سياسي من خلال «تأكيد أن ملف الحسابات المالية يستهدف بالدرجة الأولى نهج الحريرية السياسية»، ومن جملة الأمور التي سينتظر لها هي «الفصل بين الأموال التي كانت تدخل إلى موازنة الدولة، والأموال التي كانت تبقى في مصرف لبنان، إذ إن بعض الجهات الخارجية التي قدمت الأموال كانت هي نفسها تشتترط أن لا تدخل هذه الأموال إلى موازنة الدولة»، كما سيؤكّد أن «طريقة الإنفاق لم تختلف بعد خروجه، لكن الفرق أن بعض الوزراء حصنوا أنفسهم عبر قوانين صادرة عن مجلس النواب في جلسات تشريع الضرورة، وهو ما لم يكن متاحاً في عهده بسبب أزمة سياسية أدت إلى إغلاق أبواب المجلس النيابي آنذاك».

حالة السنيطرة هذه الأيام يصفه المقربون منه ب«المرتاح»، صحيح أنه فقد حصانته النيابية باستتبعاده عن مقعد صيدا، كما فقد إلى حدّ ما الحصانة السياسية حين تمّ تغييبه بشكل متعقد عن تيار المستقبل في ظل استبعاد الرئيس سعد الحريري كل الطاقم الذي لم يكن راضياً عن التسوية مع الرئيس ميشال عون، إلا أن الحريري ونياب المستقبل وبيقة الطائفي، لنجيبش الجمهور وفق الأساليب التي اعتُمدت بعد عام 2005 وردا على صمت الرئيس سعد الحريري الذي لم يتخلّن حتى الآن موقفاً واضحاً من كل ما يجري، اعتبر المقربون من السنيطرة أن «بيان كتلة الاساليب التي اعتُمدت بعد عام 2005 حين اغتيال الرئيس رفيق الحريري. مع الهبات عام 1999 بعدما قام الإسرائيليون بفضرب محطات الكهرباء في لبنان، إذ طلب الرئيس لحود حينها انعقاد مجلس الوزراء ووجه نداءً لللبنانيين ليساعدوا الدولة عن طريق هبات لإصلاح الكهرباء، من دون الحاجة لمساعدة الخارج، وبلغت التبرعات 50 مليون دولار

يمكن الرئيس سعد الحريري ان يمتعض من أداء حزب الله في ملف الحسابات المالية، ومن موقفة رئيس الجمهورية ميشال عون من ملفي النزوح والملاقة مع سوريا. أكثر من الامتعاض لا يملك الحريري اي هامش للمناورة او للمواجهة

#### هبام القصصي

يتصرف تيار المستقبل والرئيس سعد الحريري مع فتح حزب الله ملف الحسابات المالية، وكأنها مفاجأة غير محسوبة، تماماً كما في فتح موضوع النزوحين السوريين والعلاقة مع سوريا على طاولة مجلس الوزراء وخارجها، وحاولا وفق ذلك تصوير ما يجري على أنه استهداف لهما وللرئيس الراحل رفيق الحريري. الواقع مختلف تماماً. لأن العودة إلى مرحلة ما قبل الانتخابات النيابية، تدل على أن ما يحصل اليوم تنمّة للمسار الذي بدأ قبل 7 أيار عام 2018، لكن المشكلة أن تيار المستقبل كما القوى السياسية الأخرى، كانت مشغولة بالمهارات الانتخابية ويتبادل التهم لتحصيل أصوات الناخبين فلم تعر أهمية لأداء حزب الله في الانتخابات وما بعدها. منذ أن بدأ الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله يطل إعلامياً في مرحلة التحضير للانتخابات، كان يتحدث عن فتح حزب الله معركة الفساد ومكافحة الهدر وتحصيل الحق العام. بصرف النظر عن يقف مع هذا الكلام أو ضده، والسبب الحقيقي وراءه، إلا أن الحزب كان واضحاً في إشهار موقفه، فعودته السياسية إلى الداخل اللبناني، وبخوله بقوة على خط الانتخابات وتشكيل الحكومة لاحقاً، وفرض حضوره كطرف أساسي في كل المفاوضات منذ التسوية الرئاسية، دلت على أنه لن يكون واقعاً على الحياد في الموضوع المالي والاقتصادي، وهو عبّر مراراً عن استعداده لمرحلة جديدة في محاربة الفساد والهدر وكل ما يمت بصلة إلى هذا الملف، مهما كانت تشعباته، ومهما طالوا من مسؤولين سابقين وحاليين.

مشكلة تيار المستقبل والحريري، انهما لم يأخذوا هذا الكلام بجديّة، تماماً كما حصل لاحقاً مع

#### مقاله

## الحريري ممتعض من حزب الله وعون:

## نهاية «الغنج» السياسي!

مطالبة الحزب بتمثيل سني من قوى 8 آذار في الحكومة، واعتبراه أداةً كلامية، على رغم أنه كان خطوة متقدمة في خطاب الحزب، الذي أعطى أكثر من مرة إشارات واضحة على أنه لن يتراجع عن وضع يده على هذا الملف نيابياً ووزارياً. لم مع الحريري أن الحزب طالب علناً بوزارة التخطيط، وأن ظل التسوية الرئاسية، والتحالف مع رئيس الجمهورية والوزير جبران باسيل، تعني أن «الإبراء المستحيل» نام في أدراج الحزب بعدما نام في أدراج التيار الوطني، كذلك فإن مناقشات المجلس النيابي صبت كلها في اتجاه مواجهة الهدر ومحاربة الفساد، حتى أن نواب الكتل السياسية المعارضة والموالية انجروا إلى المناقشة عنها.

مع الكلام عن نبش دفاتر الحسابات المالية، وكان

بيانا كتلة المستقبل واضحاً حين استخدم أدبيات مرحلة سابقة، واستعاد حضور الرئيس فؤاد السنيطرة الذي سبق أن أبعد الحريري بنفسه عن

النيابة وعن المشهد السياسي لتيار المستقبل، حتى

امتناعضه من موقف رئيس الجمهورية، التف عليه بنفسه أمس في مجلس الوزراء، بعدما حاول في الأيام الأخيرة بث الحرارة في علاقته مع حليفه التقليديين الرئيس نبيه بري ووليّد جنبلاط. وإذا كان فتح الملفات المالية يذكر بعهد الحريري الراحل وخليفته السنيطرة، فإن ملف النزوح السوري يرد على رئيس الوزراء الحالي، وهو الذي حمل هذا الملف من اللحظة الأولى في تعارض جلي مع رئيس الجمهورية والتيار الوطني الحر. لكن الحريري يتحمل أيضاً تبعات تردد فريقه وتدهره، كما إنشاء وزارة خاصة بشؤون النزاحين في حكومته الأولى، وما هو يتخلى عنها لصالح فريق 8 آذار. وهو يعرف أن عون لن يتهاون في مقارنة ملف النزوح، وتأييد العلاقة مع سوريا، ليس بسبب موقف حزب الله، بل لأن تلك واحدة من قناعاته الأساسية قبل أن يكون رئيساً للجمهورية، كما هي الحال في الموضوع المالي.

فصحيح أن حزب الله هو الذي يقف في الواجهة، لكن عون والتيار الوطني لا يمكن أن يقفزا فوق موقف الحزب أو فوق ما كتباه قبل سنوات.

يعرف الحزب أن قدرة الحريري على المناورة ضئيلة، ويعرف عون أيضاً أنه يسك الحريري من اليد التي توجهه، فيضغطان عليه في الملحقين السياسيين، لكن لكليهما مصلحة في التهيئة بعد أن تكون الملفات فتحت وأدت نتيجتها، فيصبح حينها للتسوية السياسية معنى آخر، يختلف عن مرحلة ما قبل تأليف الحكومة.

ملف الحسابات إلى الواجهة، في وقت واحد (بعد

قرار المجلس الدستوري)، أيّن الحريري أن فترة

«الغنج» السياسي انتهت، وأنه بات أمام تحديات مكلفة مهما كان أدائه فيها، لكنه بات أيضاً على

يقين أنه عاجز عن اتخاذ خطوات حاسمة تعيد

تصويب الأمور إلى مكانها الصحيح.

ففي ذهن بعض أركان«المستقبل»أن تخرج الأمور

كما ظهر بعد أيام قليلة على تأليف الحكومة، يشبه

مرحلة الرئيس أميل لحود، حين استهدف الحريري

الأب أكثر من مرة، لكن عارفي الحريري الابن، من

#### تقرير

### الرئيس لحود يفتح ملفات الفساد: هكذا تصرفت حكومة السنيطرة مع هبات 2006

فؤاد السنيطرة وأغلب الوزراء، ما عدا وزراء حزب الله والوزير يعقوب الصراف، بأنه تم وضع لائحة بهذه الهبات عبر الإنترنت، فكان جوابنا للوصول القانونية. وأُخذ بحسب القانون في ذلك الوقت قرار يقضي بأن تمر أي أموال تأتي إلى الدولة اللبنانية عبر مجلس الوزراء ليعرف أين صرفت بالتفصيل، وسرت هذه القاعدة إلى حين اغتيال الرئيس رفيق الحريري. بعدها بدأت الهبات تأتي بكثرة وبخاصة عام 2006، ويضيف الرئيس لحود: في ذلك الوقت طلبت من رئيس الحكومة (فؤاد السنيطرة) لائحة بالهبات لكي نتخذ قرارات بشأنها في مجلس الوزراء، فكان الجواب حينها من الرئيس

وضعت باسم رئيس الجمهورية، لكنه طلب بأن تودع باسم الدولة اللبنانية في المصرف المركزي، ومن ثم رئاسة الجمهورية من خلال تسجيلات خاصة تنشر تباعاً عبر حساباته على اليوتيوب والفايسبوك والتويتو.

وفي الحلقة الأولى تناول الرئيس لحود أحد ملفات الفساد المتعلقة بالهبات، فذكر بكيفية التعاطي مع الهبات عام 1999 بعدما قام الإسرائيليون بفضرب محطات الكهرباء في لبنان، إذ طلب الرئيس لحود حينها انعقاد مجلس الوزراء

ووجه نداءً للبنانيين ليساعدوا الدولة عن طريق هبات لإصلاح الكهرباء، من دون الحاجة لمساعدة

(أخبار)